



إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: دور الحكومة في تفعيل أدوات الاقتصاد الإسلامي ضمن السياسات المالية الوطنية

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيدة الوزيرة المحترمة،

اختُتِمت مؤخرًا في إسطنبول فعاليات القمة العالمية الثانية للاقتصاد الإسلامي، والتي نظمتها منصة البركة للاقتصاد الإسلامي بمشاركة رفيعة من الخبراء وصنّاع القرار من مختلف دول العالم. وقد أكدت القمة على أهمية توسيع الشراكات وتطوير آليات التمويل الإسلامي كجزء من إعادة تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي على أسس تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والقيم الإنسانية. وفي هذا السياق، وأمام التحديات التنموية التي تواجهها بلدنا، يلاحظ ضعف واضح في اللجوء إلى أدوات الاقتصاد الإسلامي في السياسات المالية العمومية، سواء تعلق الأمر بالصكوك السيادية، أو التمويل التشاركي للمشاريع الكبرى، أو الاستثمار في المنتجات المالية الإسلامية التي أثبتت فعاليتها في العديد من التجارب الدولية.

لذا نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة عن:

- تقييم وزارتك لفرص إدماج الاقتصاد الإسلامي ضمن المنظومة المالية الوطنية؟
- خطط الحكومة لتفعيل أدوات مثل الصكوك الإسلامية والتمويل التشاركي في تمويل الميزانية ومشاريع التنمية؟
- الإجراءات المتخذة لتشجيع المؤسسات المالية والمصرفية على تطوير منتجات مالية تتماشى مع القواعد التي يصادق عليها المجلس العلمي الأعلى، وتستجيب لحاجيات المواطنين والمستثمرين على حد سواء؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد

